

وليد خدوري*

صفقات الغاز الإسرائيلية - العربية: الأسباب والنتائج

استطاعت إسرائيل خلال هذا العقد أن تمضي قدماً في اكتشاف احتياط غازي في المنطقة الاقتصادية الخالصة يفوق استهلاكها الداخلي في الفترة الحالية والمستقبل المنظور، الأمر الذي شجّع على التفكير في تصدير الغاز في مرحلة مبكرة من تطوير الصناعة. كما طرح المسؤولون الإسرائيليون منذ فترة مبكرة إمكان بروز إسرائيل مركزاً للصناعة الغازية الشرق الأوسطية. ودفعهم إلى هذا: الاحتياط الضخم الذي اكتُشف في حقلَي ليفيتان وتامار؛ دعم سياسة الحكومة الأميركية كي تؤدي إسرائيل الدور المحوري للصناعة الغازية في شرق المتوسط، وبالذات مع الدول العربية الموقّعة اتفاقات سلام مع تل أبيب، وذلك لتمتين ودعم هذه الاتفاقات مادياً لمدى طويل يمتد عقوداً من الزمن، ولزيادة التعامل الاقتصادي ما بين إسرائيل والدول العربية والاعتماد على الغاز الإسرائيلي؛ الزيادة السريعة والعالية لاستهلاك الغاز الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية في الدول العربية، ومحاولة إسرائيل استغلال العجز الغازي في بعض الدول؛ الخلافات المزمّنة ما بين الدول العربية التي تمنع أو تعرقل تجارة الغاز الإقليمية.

تركزت الخطط الإسرائيلية في بادئ الأمر على إمكان تصدير الغاز إلى أوروبا، نظراً إلى تبني الدول الأوروبية سياسة إحلال الغاز محل المنتجات البترولية لأسباب بيئية، ومحاولة دول السوق الأوروبية تقليص الاعتماد الواسع على استيراد الغاز الروسي، وذلك من خلال الاستيراد من دول منتجة متعددة. لكن، شركات نوبل إنرجي الأميركية ومجموعة ديليك الإسرائيلية العاملة في الحقلين الإسرائيليين الضخمين تامار وليفيتان، واجهت تحديات كبرى لدى التخطيط للتصدير إلى أوروبا، ومنها مشكلة مسيرة خط الأنابيب نظراً إلى عمق المناطق البحرية التي سيمر بها. ولتفادي مد أنبوب بحري طويل وباهظ التكاليف إلى أوروبا، جرت مفاوضات بين تل أبيب وأنقرة لمد أنبوب بحري قصير عبر الجزء الشمالي المحتل لقبرص، ثم إلى تركيا، ومنها عبر دول شرق أوروبا إلى وسط القارة حيث يتم ربطه بشبكة أنابيب الغاز الأوروبية المشتركة. لكن العملية أخفقت وتوقفت المفاوضات عدة مرات بسبب التشنجات والخلافات بين البلدين بشأن القضية الفلسطينية. أخيراً، وفي نهاية سنة ٢٠١٧ وافقت إسرائيل على المشاركة في دراسة لمد خط أنابيب بحري عبر قبرص واليونان بإيطاليا حيث يرتبط

* خبير نفطي، ورئيس التحرير السابق لنشرة "ميس" النفطية.

هناك بشبكة أنابيب الغاز الأوروبية، وتعهدت السوق الأوروبية المشتركة بتمويل الدراسة. وواجهت الشركات العاملة في هذا المضمار تحديات سياسية داخلية، إذ برزت معارضة في الكنيسة تدعو إلى الحد من كمية الصادرات، وزيادة نسبة الاحتياط المكتشف للاستهلاك الداخلي. ولاقت وجهة النظر هذه تجاوباً لدى الرأي العام والمجتمع المدني الإسرائيلي. وكما كان متوقعاً، عارضت الشركات تقليص نسبة الغاز الممكن تصديره لأن هذا الأمر يقلص من أرباحها. وواجهت الشركات أيضاً تحدياً سياسياً آخر من طرف هيئة مكافحة الاحتكار التي اتهمت بإمكاني احتكار الأسعار، لأن الشركات هي المنتج الأكبر للغاز، وبالتالي سيكون في استطاعتها فرض أسعار عالية على تزويد محطات الكهرباء والمصانع المحلية بالغاز، الأمر الذي سيضر بالمستهلك الإسرائيلي.

أوقفت الشركات تطوير الحقول ريثما يتم حل الاعتراضات قانونياً، وتدخل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو شخصياً لحل الخلافات، وتم التوصل إلى حل مرض للأطراف في نهاية المطاف.^١ غيرت الشركات الإسرائيلية، في سنة ٢٠١٥، أهدافها التسويقية الأولى في إعطاء الأولوية للتصدير إلى أوروبا، وبدأ الاهتمام بالأسواق العربية. وأدت عدة عوامل اقتصادية وسياسية دوراً في تغيير أولوية التسويق هذه: فقد انهارت أسعار الغاز الطبيعي العالمية في إثر تدهور أسعار النفط الخام خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦، فعلى سبيل المثال تدهورت أسعار الغاز في أوروبا من نحو ١٢ - ١٤ دولاراً إلى ٦ - ٤ دولارات لمليون وحدة حرارية بريطانية. ونظراً إلى تدهور الأسعار ترددت المصارف أمام التمويل الضخم، إذ بلغت تكلفة تطوير حقل تامار نحو ٦ مليارات دولار، ولفيتان نحو ١٢ مليار دولار. كما واجهت الشركات صعوبة أهم هي عدم حصولها على اتفاقيات "بيع وشراء" مع شركات أوروبية، الأمر الذي يعني عدم وجود ضمان للقروض.

في ظل هذه العوامل الجديدة، بدأت إسرائيل تخطط لتصدير الغاز إلى الدول العربية الموقعة معها معاهدات سلام، والتي هي في الوقت نفسه بحاجة إلى الغاز الطبيعي. وبادرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون في سنة ٢٠١١ إلى طرح هذه السياسة التي تبنتها الحكومات الأميركية اللاحقة، إذ اعتبرت أن تصدير إسرائيل الغاز إلى هذه الدول بالذات، سيسجع على توطيد معاهدات السلام وتمتينها بوسائل مادية ولعقود طويلة. ومن الملاحظ أن الأردن ومصر كانتا تعانيان خلال هذه الفترة عجزاً في إمدادات الغاز، فاحتياط الأردن للغاز محدود جداً، أما مصر، فاحتياطها كبير، لكن مشكلتها تكمن في زيادة الاستهلاك السنوي العالي للغاز بسبب الزيادة العالية في عدد السكان، وفي الخلافات مع شركات النفط بشأن طبيعة العقود الجديدة، وتأخير تسديد مليارات من الدولارات المستحقة للشركات النفطية، الأمر الذي دفع معظم الشركات إلى تأجيل تطوير الحقول ووقف عمليات الاستكشاف، وأوجد عجزاً كبيراً في ميزان العرض والطلب الغازي. وقد انتهزت إسرائيل هذه العوامل، ووقعت اتفاقيات لتصدير الغاز إلى كل من الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، إلا إن ضغوطاً شعبية وبرلمانية في هذه الدول، فضلاً عن الضبابية التي نشبت حول ملكية حقول الغاز الإسرائيلية جرّاء اتهامات هيئة الاحتكار، أدت إلى عدم المضي قدماً بالاتفاقيات في حينه.

الخلاصة

يتطلب تطوير الحقول الغازية البحرية الضخمة مليارات الدولارات، الأمر الذي يدفع الشركات

الصغيرة الحجم نسبياً، مثل نوبل إينرجي ومجموعة ديليك، إلى اللجوء إلى المصارف الدولية للحصول على قروض، لكن الاقتراض يتطلب ضمانات للتأكد من إمكان تسديد الديون، والضمانات في قطاع الغاز، تستدعي عقود "بيع وشراء"، إلا إن إسرائيل أخفقت في الاتفاق مع شركات أوروبية لشراء الغاز فتوقفت القروض. ولجأت إسرائيل إلى التعاقد مع شركات عربية بسبب التدخلات الأميركية، وحاجة البلاد إلى إمدادات غازية إضافية، لكن العقود الغازية مع الدول العربية التي عقدت معاهدات سلام مع إسرائيل تأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية: فقد دعمت الولايات المتحدة علناً محاولات إسرائيل الحصول على هذه العقود كي تدعم مادياً وعلى المدى الطويل اتفاقات السلام، ومن الناحية الاقتصادية، استغلت إسرائيل فرص حاجات هذه الدول العربية إلى الغاز، وبالذات عند توقف الصادرات المصرية إلى الأردن، وتوقّف مصانع تسييل الغاز المصرية عن التزود بالغاز المصري، ونقض مصر الاتفاقيات التي كانت قد وقعتها لتصدير الغاز. وأدى التوقف عن التصدير أيضاً إلى توقف مصانع تسييل الغاز المصرية في دمياط وإدكو، علاوة على إغلاق خطوط تصدير الغاز إلى كل من الأردن وإسرائيل، الأمر الذي سبّب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري، فضلاً عن توقّف طلب الشركات الموقّعة مع مصر، وهو ما حدث فعلاً في وقت لاحق، تعويضات باهظة لقاء عدم التزام مصر بعقودها، وجزء الأضرار التي لحقت بهذه الشركات نتيجة توقّف التصدير. وبحسب اتفاق شباط/فبراير ٢٠١٨، فإن إسرائيل ستصدّر الغاز إلى مصر عبر خط أنابيب عسقلان - العريش، الذي كانت مصر تصدّر الغاز من خلاله إلى إسرائيل سابقاً. وتشير مصادر بتروولية مصرية إلى أن إسرائيل وافقت على غضّ النظر عن التعويضات لشركة الأنابيب والمستورد الإسرائيلي (شركة الكهرباء الإسرائيلية) لحصولها على العقد الأخير. ومن الجدير بالذكر أن الغاز الإسرائيلي سيزود محطات تسييل الغاز، أي أنه للتصدير، وليس للاستهلاك المصري الداخلي.

اتجهت إسرائيل إلى الأسواق العربية بدلاً من الأوروبية لعدم توفر العقود مع الشركات الأوروبية في الوقت الملائم لتطوير الحقول الإسرائيلية، وكانت حصيلة توقيع العقود مع الدول العربية إيجاد ضامن لدى اقتراضها من المصارف الدولية، الأمر الذي يعني أن ضمانات العقود العربية وفرت الأموال اللازمة لتطوير الحقول الإسرائيلية.

تجربة العقود الغازية هذه، تشكل بداية الدخول في مرحلة جديدة في النزاع العربي - الإسرائيلي، إذ يتم توقيع عقود بمليارات الدولارات بين دول عربية وإسرائيل، في الوقت الذي تستمر إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٠ في منع تطوير حقل غزة مارين في بحر غزة التابع للسلطة الفلسطينية، ومحاولتها ضم أجزاء من القطع البحرية اللبنانية ٨ و٩ و١٠. ■

المصادر

- ١ للمزيد انظر: وليد خدوري، "آفاق الصناعة البتروولية الإسرائيلية وحدودها"، ويولا البطل ورندة حيدر، "السياسة الإسرائيلية العامة لقطاع الغاز"، في "آفاق بتروول شرق المتوسط"، تحرير وليد خدوري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧)، ص ٩٥ - ١١٠، ١١١ - ١٤٠.